التوزيع العادل للثروة بداية الحل للأزمة الليبية

حوار القاهرة يمهد لخنق الوفاق والإخوان من بوابة المسار الاقتصادي

اختتمت اجتماعات القاهرة التي خصصت الأحد والاثنين لمناقشة المسار الاقتصادي في ليبيا المتفق عليه في مؤتمر برلين بالتوصل إلى عدة نتائج منها التوافق على تشكيل ثلاث لجان لمعالجة الملف الاقتصادي، تختصّ الأولى بإصلاح القطاع المصرفي والقطاع الخاص، والثانية بالتوزيع العادل للثروات أما الثالثة فمهمتها إعادة الإعمار. ويرى المراقبون أن التشديد على توزيع الثورات يعدّ خطوة هامة لحل الملفين العسكري والسياسي، إلا أن حكومة فايز السراج وداعميها أبدوا انزعاجا من ذلك لأن استئثارهم بموارد الدولة مكنهم في السابق من دعم الميليشيات.

نحو انهاء استئثار الميليشيات بالثروات

القاهرة - شعرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتعاظم التحديات التي تواجه خطتها لحلّ الأزمة بعد مؤتمر برلين من خلال ثلاثة مسارات، عسكرية واقتصادية وسياسية.

وفرضت البعثة على ممثلي القوى المختلفة في الحوارات وجوب التحلّي بسرية كبيرة على ما يدور داخل الغرف المغلقة، خوفا من حدوث مفاجآت تجهض خطة المسارات.

واتبعت بعثة الأمم المتحدة، برئاسة نائبتها ستيفاني وليامز، هذا المنهج في اجتماع المسار الاقتصادي بالقاهرة الأحد والاثنين، وفرضت رقابة عبر مكتب المنظمة الدولية في القاهرة كي تقتصر المشاورات على الشخصيات الاقتصادية المدعوة من مناطق عدة، والتي تمثّل المؤسسات المالية الليبية والقطاعات المختلفة المعنية بالملف الاقتصادي.

وتوصّل اجتماع القاهرة إلى تشكيل ثلاث لجان تتولّى معالجة الملف الاقتصادي، الأولى تختصّ بإصلاح القطاع المصرفي والقطاع الخاص، والثانية بالتوزيع العادل للثروات، والثالثة مهمتها إعادة الإعمار، وتندرج تحت كل لجنة الكثير من التفاصيل الدقيقة.

عاطف الحاسية

تم التوافق على مبدأ السيادة الوطنية لإدارة ثروات الدولة

وقالت مصادر لـ"العرب"، إن هذا الملف في غاية الأهمية، ويؤدّي إصلاحه إلى تسهيل العمل في الملفين الآخرين، العسكري والسياسي، لأن السيطرة عليه من قبل حكومة الوفاق الوطني في الفترة الماضية قادت إلى الكثير من المشكلات بسبب توجيه حصة كبيرة من الموارد لتمويل الميليشيات ودفع أثمان باهظة في أسلحة ومعدّات وعمليات جلب المرتزقة من خلال تركيا. وأضافت المصادر، أنّ عدم التوزيع العادل للثروة أفضى إلى مشكلات سياسية واجتماعية معقدة، فهناك مناطق في الشرق والجنوب تشعر بالغُبن، وهي ترى أنّ جزءا كبيرا من ثروات البلاد يوجّه لمناطق في الغرب، ويدفع كرشاوى لمسؤولين وقادة كتائب مسلحة، ولذلك فإصلاح الاقتصاد هو عصب رئيسي في حلّ الأزمة.

وأكد الاقتصادي الليبي، عاطف الحاسية، الذي شارك في اجتماعات القاهرة، أنّ أبرز المبادئ التي تمّ التوصل إليها تتمثّل في أهمية "السيادة الوطنية على إدارة أصول وثروات الدولة، ووضع ضوابط لكيفية التعامل مع مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط في المرحلة الحالية، خاصة بعد توقّف المقاصة المصرفية من بين المصارف التجارية في الشرق الليبي، ومصرف ليبيا المركزي في طرابلس".

وأشار في تصريح خاص لـ"العرب"، إلى أن من شاركوا في المسار الاقتصادي اتفقوا على "العمل من داخل المدن الليبية، مثل بنغازي وطرابلس، وتمّت التوصية باتخاذ إجراءات حال لتوحيد الحكومة والأذرع التنفيذية للدولة، كشرط للنجاح، وينتهي عمل اللجنة الاقتصادية بعد مضي 120 يوما من بداية عمل الحكومة الموحدة".

ودارت أزمة كبيرة بين البرلمان الليبي في طبرق وحكومة الوفاق في طرابلس بشأن قيام الأخيرة بدفع مصاريف كبيرة لجهات في الداخل والخارج بما يخالف القوانين الليبية، ولم تستجبْ الحكومة لمحاولات ضبط الملف الاقتصادي بشكل يحدّ من مؤشرات الفساد.

زادت الاتهامات بين عدد من المسؤولين السابقين واللاحقين في مؤسسات عدة حول دفع رشاوى وإنفاق أموال بصور غير مشروعة، وتكشّفت معلومات بضلوع عدد كبير منهم في الفساد، وإنفاق أموال من ميزانية الحكومة في غير أغراضها الحقيقية.

ومن المرجّح أن يواجه المسار الاقتصادي عثرات كبيرة لضبط الكثير من الأمور المنفلتة، والتي استفادت منها جهات عديدة تحاول عرقلة نجاحه، وإيجاد الذرائع التي تحُول دون وصول هذا المسار لنتائج إيجابية ملموسة، ففي ظلّ وجود رؤى مسبقة متصادمة سوف تجد بعثة الأمم المتحدة نفسها مستغرقة في مناقشة التفاصيل من دون التوصّل إلى حلول نهائية.

وكشفت بعض المصادر الدبلوماسية، عن وجود تقديرات متعارضة في النظر إلى الطريقة التي تدير بها بعثة الأمم المتحدة، والتي رأت أن الحلّ يأتي من رحم الحوار عبر ثلاثة مسارات متوازية ومنفصلة تقريبا، بما يُعيق سرعة التوصّل إلى تسوية مستقرة، ويستغرق الكثير من الوقت، والذي يعمل لصالح حكومة الوفاق التي فقدت دورها تقريبا، ويمنحها الفرصة لإعادة ترتيب أوراقها، والسعي إلى الاستفادة من المستجدّات المعاكسة.

أوضحت المصادر، لـ"العرب"، أنّ الصدام في الرؤى كان جليّا في الاجتماعات التي حضرتها وفود عشر دول في برلين، قبل انعقاد مؤتمر ألمانيا في 19 يناير الماضي، فرئيس بعثة الأمم المتحدة، غسان سلامة، كان مصمّما على خطته (المسارات الثلاثة) وأيّدته بعض الدول، بينما فضّلت دول أخرى أن تكون المسارات موحّدة مجتمعة، ضمن طواقم ممثّلة لكل القوى المعنية في الداخل، تتولّى وضع النقاط على الحروف وإيجاد حلول ومخارج لها، لأن الاستغراق في التباديل والتوافيق لكل مسار على حدة، لن يكون مفيدا في تحريك الأوضاع للأمام.

ولفتت المصادر، إلى وجود جهات مستفيدة من عزل وفصل المسارات، ثم الدخول في ملتقى أو مؤتمر وطني جامع، وكلّها أمور تحتاج إلى طول نفس، وقد تغيّر من وجهتها أيّ تطورات طارئة، وهو ما تعمل عليه حكومة الوفاق وتركيا والعصابات المسلحة.

ترى دوائر قريبة من الملف الليبي، أن إرادة المجتمع الدولي لم تتوحد بعد حول تسوية الأزمة، وتجد في المسارات المتوازية لعبة تستفيد منها في استجلاء بعض المواقف، وإيجاد تحالفات توفر لها غطاء لتنفيذ أغراضها.

وألمحت الدوائر نفسها، لـ"العرب"، إلى النتيجة الهزيلة التي تمخّضت عنها اجتماعات العسكريين (5 + 5) في جنيف، والتي اُختتمت الخميس الماضي، بصرف النظر عن الرؤية المتفائلة التي حاولت بعثة غسان سلامة ترويجها.

قالت بعثة الأمم المتحدة إن الطرفين توافقا على ضرورة "الحفاظ على سيادة ليبيا وسلامة أراضيها وحماية حدودها.. واستمرار التفاوض وصولا لاتفاقية شاملة لوقف إطلاق النار.. لكن لم يتوصلا إلى تفاهم كامل حول نقاط النقاش".

ومع أن المسار السياسي سوف يبدأ أعماله في 26 فبراير الجاري، غير أن المشكلات ما تزال تحيط به، ففي الوقت الذي حدّد فيه المجلس الأعلى للدولة ممثليه الـ13 المشاركين، طلب مجلس النواب الليبي في طبرق "وقتا كافيا لاختيار ممثليه وفقا لآليات ديمقراطية".

يتضمّن المسار السياسي اختيار 40 شخصية ليبية، منهم 13 نائبا عن البرلمان الليبي المنتخب و13 آخرون كممثلين عن مجلس الدولة المسيطر عليه من قبل تنظيم الإخوان، و14 شخصية عامة وإعلامية يختارهم غسان سلامة.

وقال المحلل السياسي الليبي، ناصف الفرجاني، "إن مفاوضات جنيف بشأن المسار السياسي وأعمال اللجنة العسكرية المشتركة سوف يفشلان فشلا ذريعا، والمعطيات الأمنية على الأرض تشير إلي ذلك بقوة، فعدم احترام وقف إطلاق النار من جانب حكومة الوفاق والمرتزقة والقيادات التركية التي تحرك الميليشيات والمجموعات الإرهابية يعزز ذلك".

وتابع لـ"العرب"، هناك عوامل كثيرة تشير إلى الفشل مع الغموض الهدام الذي ينتهجه المبعوث الأممي في ما يخص تعامله مع الأزمة الليبية، وقيامه بإخفاء الكثير من المعلومات المتعلّقة بأعداد المشاركين وتصنيفاتهم السياسية والجهوية وعدم وضوح ضوابط حاسمة للحوارات على المسارات الثلاثة.

خلافات أم تنازلات تركية روسية متبادلة في سوريا

لندن - يطرح الخلاف التركي الروسي أسئلة كثيرة حول ما طرأ من تبدل في المشهد السوري على نحو مفاجئ ومتناقض مع ما بشّرت به موسكو خلال عملية أستانة بين روسيا وتركيا وإيران، أو ما نسجته بعد ذلك في اتفاق ثنائي في سوتشي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان.

وفيما لاحظ المراقبون دوما تناقضا واضحا في أجندتي وتحالفات موسكو وأنقرة فوق الأراضي السورية، إلا أن السلوك الحديث للرئيس التركي في السنوات الأخيرة لجهة الاقتراب من موسكو والابتعاد عن واشنطن، أوحى للمعنيين بالشؤون السورية أن أردوغان بات خاضعا لخارطة الطريق التي وضعها بوتين في سوريا، ليس فقط في غياب اعتراضه، بل أيضا في تواطئه من خلال الترتيبات التي أدت إلى قبول فصائل المعارضة السورية بقيام ثلاث مناطق لخفض التصعيد كما بحشر القوات العسكرية المعارضة، بما في ذلك القوات التابعة لهيئة تحرير الشام (النصرة التابعة لتنظيم القاعدة سابقا) داخل منطقة خفض التصعيد الرابعة في إدلب.

ويرى المحلل السياسي التركي جواد غوك أن "تركيا تسعى إلى السيطرة على مساحات أكبر في سوريا وليس الاكتفاء فقط بإقامة نقاط المراقبة"، وعليه فإن "السياسة التركية في سوريا باتت أكثر تركيزا وتمسكاً بنفوذ أنقرة على إدلب". ويرجع غوك تصاعد الخلاف الروسي التركي إلى وصول الطرفين إلى نقطة لم يعد بالإمكان إخفاء حقيقة خطط البلدين وتنافر مقاصدهما في سوريا.

غير أن الكاتب الصحافي السوري فايز سارة المقيم في لندن يشكّك في طبيعة الخلاف بين أنقرة وموسكو ويرى أنه "لا يوجد هناك خلاف حقيقي بين روسيا وتركيا في سوريا"، وأن "هناك توافقات ضمنية متبادلة بين الجانبين في سوريا"، مذكراً بأنه "لا يمكن الاتفاق على كل شيء بين الأطراف المعنية".

> **خبراء يشككون في حقيقة الصراع الراهن بين موسكو وأنقرة إذ لا يمكن الاتفاق على كل شيء في الملف السوري**

وتلفت بهية مارديني، وهي كاتبة وصحافية سورية مقيمة في لندن، إلى أن "الخلاف الحاصل بين تركيا وروسيا في سوريا يحرج أردوغان وبوتين" على نحو يسلط الضوء على الطابع الشخصي في إرادات الزعيمين، وهو أمر من شأنه تعقيد أو تسهيل أيّ تسوية على قاعدة القراءة المختلفة أو الواحدة للمعطيات الطارئة على المشهد السوري.

ورغم محاولته التخفيف من وقع الخلاف الروسي التركي، يرى أندريه ستيبانوف، وهو محلل سياسي روسي، بأنه "نظراً للظروف الأخيرة في سوريا فإنه يجب إحياء اتفاق سوتشي". وينصح بأن تكون "التنازلات هي الطريق للوصول إلى تسوية للأزمة السورية".

ويضع المحلل الروسي علاقات روسيا وتركيا في إطار أوسع من الميدان السوري، مذكرا بحجم التبادلات التجارية التي تتراوح أرقامها ما بين 25 و30 مليار دولار سنويا. ويلمّح إلى الخلاف التركي الأوروبي لافتا إلى أن "موسكو متفهمة لموقف تركيا من مسائل حقول الغاز في البحر المتوسط".

ويطرح وائل الخالدي، وهو كاتب ومحلل سياسي مقيم في باريس، أسئلة حول دور هيئة تحرير الشام الملتبس في معارك إدلب وشمال سوريا، حيث أنها تخضع لرغبات أنقرة، وأن دورها المشبوه يجعلها في خدمة دمشق.

ويرى الخالدي أن النظام السوري استرجع العشرات من القرى والمدن التي كانت تسيطر عليها هيئة تحرير الشام بما يشبه التسلم والتسليم، فيما كانت نيران هذا التنظيم موجّهة وفق أجندات معيّنة ضد قوات المعارضة وقياداتها.

ويتهم الخالدي أنقرة بدعم "الهيئة" ويعتبر أن "تركيا ترى بدعمها لهيئة تحرير الشام أنها تخلق كيانا موازيا لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)". ويضيف أن "جبهة النصرة ("الهيئة" حاليا) تستغل كأداة لمشروع سياسي يخدم أيّ مفاوضات" تجريها أنقرة مع بقية أطراف الصراع. ويربك الموقف الأميركي المستجد تركيا وروسيا على السواء واللتين لا تستطيعان إلا الأخذ بعين الاعتبار عودة الولايات المتحدة للعب دور متقدم برز إثر اندلاع الخلاف الروسي التركي.

وقد كان لافتا ما صدر عن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو من تصريح أعلن فيه وقوف بلاده إلى جانب تركيا، فيما ذهب المبعوث الأميركي إلى سوريا جيمس جيفري إلى اعتبار الحراك العسكري الروسي الأخير في إدلب بمثابة تهديد للحضور الأميركي في المنطقة.

وفيما يرى المحلل التركي جواد غوك أن "واشنطن تتمنى زيادة الخلاف الروسي التركي في سوريا"، يجد فايز سارة أن "الولايات المتحدة ما زالت تمارس سياسة تعطيل النهايات في سوريا"، وأن "الوجود الأميركي في شرق الفرات يمنع التوصل إلى حل شامل للأزمة السورية".

من جهتها ترى بهية مارديني أن "الموقف الأميركي المتذبذب تجاه تركيا في سوريا يد فع بأنقرة تجاه موسكو"، وتعتبر أن "الاتفاق الروسي التركي إثر اتفاق سوتشي أكبر من الاتفاق الروسي الأميركي". وتعترف في الوقت عينه أن "عدم وجود اتفاق روسي أميركي في سوريا يعطل التوصل إلى حل للأزمة".

ويقول المحلل الروسي أندريه ستيبانوف إن "الموقف الأميركي في الشرق الأوسط عامة وفي سوريا خاصة يتميز بالانتهازية"، ويعتبر أن "تصريحات المسؤولين الأميركيين تجاه روسيا بشأن الملف السوري استفزازية". ويصر ستيبانوف على أن "المصالح الروسية التركية أهم بكثير من المصالح التركية الأميركية في المنطقة".

أما هديل عويس، وهي صحافية وكاتبة سورية مقيمة في واشنطن، فتدعو إلى عدم التعويل كثيرا على واشنطن وتعتبر أن "الموقف الأميركي بشأن سوريا كلامي وتقليدي"، لكنها أشارت إلى "تنامي القلق في واشنطن من تنامي صعود روسيا" في الشرق الأوسط، "وهو موقف يلام عليه الرئيس دونالد ترامب" حسب قولها.